في كلمتة بحفل تكريم الفائزين في مسابقة سليمان الرهيماني

العمار: «الأوقاف» تولي المحفظين والمتسابقين من المهتدين الجدد اهتماما خاصا

العمار مكرما أحد الفائزين من الجاليات

تكريم اخر

قال الوكيل المساعد لقطاع شؤون القرآن الكريم والدراسات الاسلامية في وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية الكويتية وليد العمار مساء امس الأول ان مسابقات حفظ القرآن الكريم للمسلمين الجدد تعد تطورا نوعيا وعلميا في هذا المجال.

جاء ذلك في كلمة القاها العمار في حفل تكريم الفائزين في مسابقة سليمان الرهيماني لحفظ القرآن الكريم للمسلمين الجدد التي تنظمها لجنة التعريف بالاسلام التابعة لجمعية النجاة الخيرية وتقام برعاية وزير العدل ووزير الاوقاف والشؤون الاسلامية يعقوب الصانع.

واضاف العمار أن المسابقة التي تشهد دورتها ال15 تعد من الافكار المتميزة وهي تستحق المتابعة والدعم لتواصلها مع مختلف الشرائح والجنسيات ما يجعلها نموذجا يحتذى به في «التجربة القرآنية» مشيرا الى فوز 74 مشاركا من الجنسين في المسابقة من اصل 986 مشاركا من مختلف الجنسيات.

وأكد أن الوزارة تولي المحفظين والمتسابقين من الجاليات والمهتدين الجدد اهتماما خاصا وتدعم جهودهم المتواصلة لانجاح كافة المسابقات الموجهه للمهتدين الجدد تشجيعا لهم مشيدا بجهود القائمين على المسابقة والعاملين لديها في المحافظة على نجاحها واستمرارها.

واعرب عن الشكر لاسرة الرهيماني ولجميع القائمين على المسابقة من لجنة التعريف بالاسلام في جمعية النجاة الخيرية مثمنا جهود الهيئة الخيرية الاسلامية العالمية وتعاونها المستمر مع كافة الجهات القائمة على خدمة الاسلام والمسلمين

تتمات

الغانم

من جانبه قال النائب عبدالله المعيوف في صحيفة استجوابه لوزير العدل ووزير الاوقاف والشؤون الاسلامية يعقوب الصانع انه لمس من الوزير إصرارا على ضعف الأداء وهدر للمال العام،مؤكدا انه قدم الاستجواب بعد استنفذت كل السبل لحفز الوزير على معالجة سلبية الأداء حتى ذهبت كل الجهود أدراج الرياح.

واضاف معيوف ان متابعة الوزير لأعمال الوزارتين افتقدتا لأي مسعى لرصد مواطن الخلل ومعالجة مظاهر الفساد.

واشار إلى أن المخالفات التي حددتها تقارير المتابعة في الأوقاف والعدل وصلت إلى اكثر من 3600 مخالفة،مبينا التقاعس عن تحصيل مستحقات وزارة العدل التي وصلت إلى مبلغ 16 مليون دينار،والرسوم القضائية التي وصلت إلى 296 الف دينار.

بدوره علق الوزير الصانع في بيان له ردا على المعيوف «منذ فترة طويلة كان النائب عبدالله المعيوف يلوح كثيرا بان لديه استجواب لوزير العدل ووزير الاوقاف والشؤون الاسلامية بشأن اداء الوزارتين

ونظرا لعدم توافر الحجة القوية لم ينفذ ما صرح به حتى ان ظهرت بوادر نهاية دور انعقاد مجلس الامة اودع الاستجواب وقد انتظرته طويلا لتفنيده والرد عليه.

واضاف الصانع «وجدت في هذا التوقيت الذي اختاره النائب الفرصة ليشهد الله على ان ما قمنا به من اجراءات وما تم اصداره من قرارات ومشروعات لوائح وقوانين تتفق كلها وصحيح القانون وفي حدود الصلاحيات المخولة لنا وبعد التنسيق مع الجهات المعنية وفي ظل توجيهات القيادة السياسية وفقط ومن اجل خدمة ابناء وطننا الغالي الكويت.

وليعلم الجميع أن اهل الكويت أبعد ما يكون للتكسبات السياسية وهم يرفضون بعزة وكرامة اي محاولة لشرائهم سواء بالمصالح او المال.

من جانبهم أكد النواب احمد مطيع وعبدالله الطريجي وعلي الخميس في صحيفة استجوابهم لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة انس الصالح انهم استنفدوا سبل الإصلاح ولم يجدوا من الوزير إلا تقاعسا.

وقالوا أن الوزير قدم دراسة لمجلس الوزراء عن رفع اسعار الوقود اتسمت بعدم المسئولية،مبينين أن القرار غير المدروس لم يجد غير الدخل الشهري للمواطن ليقتص به معالجة العجز في الميزانية.

واضافوا إن إجراء رفع اسعار الوقود ساقط للسند وفاقد للدراسة وجاء متسما بالتسرع،مؤكدين أن الوزير المستجوب لم يكن له صدى في القضاء على مواطن الهدر في وزارة النفط.

وبينوا أن الوزير الصالح جعل العبث بالمال العام طريقاً ومنهاجاً للأداء الوزاري،مبينين أن أموال الدولة هي أموال المواطنين والعبث بها يجب ان يواجة بحزم.

إلى ذلك أوضح النائب يوسف الزلزلة أن «هناك 4 استجوابات مقدمة ومن الممكن للمجلس الحالي نقاشها في جلسة واحدة»، وأشار الى أن «حل مجلس الأمه في يد صاحب السمو، وأنا أرى انه لا يوجد سبب له»، مخاطبا الصحافيين بقوله: «على كل حال فإن الإجابات على أسئلتكم ستسمعونها يوم السبت المقبل في لقاء الرئيس على احدى القنوات الفضائية المحلية».

واضاف الزلزلة ممازحا الصحافيين حول إقرار قانون القضاء في دور الانعقاد المقبل: «إن لم يقرّ في المجلس الحالي سيقرّ في المجلس المقبل».

وزراء خارجية

التحالف الدولي والعمليات الأخرى ضد جميع المنظمات الارهابية، مؤكدين ضرورة أن تظل جميع المناطق المحررة من «داعش» خالية من الارهابيين.

ودعا البيان ايران الى عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة والالتزام بمبادئ حسن الجوار واحترام السيادة الوطنية للدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وشدد على ضرورة حل النزاعات بالطرق السلمية والاستجابة لمساعي الإمارات العربية المتحدة لحل قضية الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى من خلال المفاوضات المباشرة او إحالتها إلى محكمة العدل الدولية.

كذلك شدد البيان على الالتزام بالحفاظ على وحدة العراق واستقرار أراضيه، وأدان استهداف ميليشيات الحوثي للسفينة الإماراتية.

وأكدت دول مجلس التعاون الخليجي تضامنها مع تركيا في مواجهتها محاولة الانقلاب الفاشلة التي وقعت مؤخرا مرحبين بتجاوز تركيا لهذه المحاولة .

وعبروا عن دعمهم للاجراءات التي تتخذها تركيا بهذا الشأن بما في ذلك جهودها في مواجهة «تنظيم فتح الله غولن الارهابي»المتورط في محاولة الانقلاب.

كما أكد وزراء مجلس التعاون دعمهم للحفاظ على امن واستقرار تركيا بقيادة الرئيس التركي رجب طيب اردوغان متمنين للشعب التركي الرخاء والازدهار.

ودان الوزراء في بيانهم المشترك الاعتداء على سفينة «سويفت» المدنية الاماراتية قرب مضيق باب المندب حيث كانت تقوم برحلة عادية لنقل المساعدات الانسانية واجلاء المصابين المدنيين للعلاج في الامارات معتبرين ذلك عملا ارهابيا يهدد الملاحة الدولية ويقوض الجهود الاقليمية والدولية التي تبذل لإرسال المساعدات الإغاثية لليمن.

وعبر الوزراء عن قلقهم حيال اختطاف عدد من المواطنين القطريين جنوب العراق في شهر ديسمبر الماضي الذين دخلوا الى العراق بتصريح رسمي مؤكدين ان هذا العمل الارهابي يعد خرقا صارخا للقانون الدولي وحقوق الانسان ومخالفا للتعاليم الدين الاسلامي.

واعربوا عن تضامنهم مع حكومة قطر ودعمها في حل القضية املين ان تسفر الاتصالات التي تقوم بها الى اطلاق سراح المخطوفين وعودتهم سالمين الى بلادهم لافتين الى مسؤولية الحكومة العراقية عن ضمان سلامتهم واطلاق سراحهم.

وعبر الوزراء عن متانة العلاقات الاخوية والرغبة المشتركة في تعزيز التعاون بينهما من خلال الية الحوار الاستراتيجي رفيع المستوى التي تأسست بمدينة جدة السعودية في سبتمبر عام 2008.

وبحث الجانبان خلال الاجتماع اخر المستجدات في الشرق الاوسط والقضايا الاقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك واكدوا في هذا الصدد اهمية تحقيق التطلعات المشروعة للشعوب لتحقيق الاستقرار والازدهار والامن ورفع مستوى المعيشة.

واعرب الوزراء عن ارتياحهم للجولة الخامسة من الحوار الاستراتيجي بين مجلس التعاون وتركيا وبإجراء حوار هادف ومستمر حول مختلف القضايا سعيا لإحراز تقدم في الاولويات المشتركة.

واتفق الوزراء على تمديد خطة العمل المشتركة الحالية بين الجانبين الى نهاية العام 2018 وتطويرها بما يتلاءم مع تطورات التعاون الاستراتيجي بينهما.

ووجهوا فرق العمل المشتركة لعقد اجتماعات حول التجارة والاستثمار والزراعة والامن الغذائي والمواصلات والاتصالات والطاقة والبيئة والسياحة والصحة والثقافة والتعليم وتكثيف الجهود من اجل تنفيذ خطة العمل المشترك بين الجانبين الخليجي والتركي.

واتفق الجانبان على عقد الاجتماع الثالث لفريق عمل التجارة والاستثمار خلال العام 2017 في تركيا مؤكدين العزم على تعزيز التجارة والاستثمار وازالة العوائق التجارية والاستثمارية في اقرب وقت ممكن.

وأكد وزراء مجلس التعاون الخليجي وتركيا هدف انشاء منطقة تجارة حرة بين مجلس التعاون وتركيا في اقرب وقت ممكن من خلال استئناف مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة.

ورحبوا بـ(منتدى الأعمال والاستثمار الخليجي التركي الثاني) المزمع عقده في اليومين الاول والثاني من نوفمبر 2016 في مملكة البحرين الذي سيتم تنظيمه من قبل اتحاد غرف مجلس التعاون بالتعاون مع غرفة التجارة والصناعة في مملكة البحرين واتحاد غرف وتبادل السلع في تركيا.

وهنأ الجانبان المملكة العربية السعودية بنجاح موسم الحج لهذا العام واعربوا عن تقديرهم للجهود والتسهيلات الكبيرة التي قدمتها حكومة السعودية من اجل رعاية حجاج بيت الله الحرام والمعتمرين والزائرين للاماكن المقدسة في المملكة العربية السعودية.

مساواة مواطني

الأعلى وكذلك قرارات المجالس الوزارية المتعلقة بالمجالات الصحية في دول مجلس التعاون الخليجي.

وأكد أهمية مثل هذه الاجتماعات في بحث سبل توحيد السياسات الصحية في دول مجلس التعاون وتعزيز العمل المشترك لتنفيذ القرارات التي تصب في مصلحة المواطن الخليجي مشيرا في هذا الصدد الى انه كان هناك عرض واضح للقرارات الوزارية ذات الصلة بصحة المواطن.

وأفاد الدكتور العبيدي بأن الموضوعات التي نوقشت في الاجتماع تضمنت كذلك وضع برامج عملية مقترحة لتنفيذ قرار المجلس الأعلى في دورته ال34 بدولة الكويت في ديسمبر 2014 حول الاهتمام بالشباب وصقل مواهبهم وتنمية قدراتهم كون موضوع الصحة أحد الموضوعات الحيوية ذات العلاقة باهتمامات الشباب ومستقبلهم.

وناقش الاجتماع الثالث لوزراء الصحة بدول مجلس التعاون عددا من الموضوعات التي تهدف إلى تعزيز التعاون المشترك في المجال الصحي بين دول المجلس من بينها تقرير أعدته الأمانة العامة لمجلس التعاون عن مدى تنفيذ قرارات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري في المجال الصحي.

كما ناقش الاجتماع دليل إجراءات المخزون الاستراتيجي للأدوية والأمصال والمستلزمات الطبية في الحالات والأزمات الطارئة وقائمة الإمدادات الطبية ودليل الإجراءات الصحية الموحدة في المنافذ الحدودية لدول المجلس وأهداف التنمية المستدامة ذات العلاقة بالمجال الصحي والعمل التطوعي في المجال الصحي والمدن الصحية والعلاج بالخارج والتثقيف الصحي وترشيد الإنفاق الصحي.

وكان الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية والتنموية بالأمانة العامة لمجلس التعاون عبدالله بن جمعة الشبلي ألقى كلمة في افتتاح الاجتماع إنابة عن الأمين العام للمجلس الدكتور عبد اللطيف الزياني أشاد فيها بالانجازات التي حققتها لجنة التعاون الصحي بمجلس التعاون خلال فترة قصيرة من إنشائها ما يعكس الحرص والمسؤولية التي أولتها وزارات الصحة بالدول الأعضاء للعمل الصحي المشترك بين دول المجلس.

ولفت إلى اعتماد قادة دول مجلس التعاون إنشاء هيئة عالية المستوى للشؤون الاقتصادية والتنموية بدول المجلس والمسؤولة عن اقتراح السياسات ووضع التوصيات والدراسات والمشاريع التي تهدف الى تطوير التعاون والتنسيق والتكامل بين الدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية والتنموية.

ضبط 9 سفن

بيان صحافي ان أجهزة المنظومة الرادارية رصدت تلك السفن اثناء قيامها بالصيد خارج حدود دولة الكويت.

واضافت انه لدى متابعة رجال خفر السواحل للسفن للتاكد من اوراقها الثبوتية تبين عدم حملهم لاذن الخروج الصادر عن طريق منفذ جزيرة «ام المرادم» متجاوزين القوانين والاجراءات المتبعة المنظمة لخروج ودخول السفن من وإلى البلاد.

واشارت الى انه تم تحويل السفن الموقوفة الى قاعدة صباح الاحمد البحرية ومصادرة جميع الاحياء المائية ومعدات الصيد المستخدمة التي على متنها واتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة بحق المخالفين.

ودعت الجميع الى ضرورة الالتزام باللوائح والقوانين المنظمة لعملية خروج ودخول السفن من والى دولة الكويت عن طريق البحر مؤكدا ان مخالفة تلك اللوائح والانظمة تعرض مرتكبيها للمساءلة القانونية.

«الشؤون»:

تصريح صحافي أمس إن «الشؤون» طالبت تلك الحالات بمراجعتها منذ ما يقارب خمسة اشهر مشيرة الى أن حجم الاموال التي يتم صرفها لتلك الحالات يبلغ مليوني دينار كويتي شهريا (الدينار يعادل 3ر3 دولار امريكي».

واضافت أن اجمالي الحالات التي تمت دعوتها لتحديث بياناتها واحضار المستندات التي تثبت احقيتها للمساعدات بلغ 8800 حالة لافتة إلى أن عدد الحالات التي راجعت الوزارة في هذا الشأن بلغ 4800 حالة.

واوضحت ان الوزارة لم توقف أي مساعدة اجتماعية تصرف للفئات المستحقة الا بعد أن وجهت الكثير من الانذارات ودعت اصحاب الملفات للمراجعة وتحديث البيانات وتقديم المستندات لمعرفة مدى استحقاقها للصرف قبل ان تتخذ اي قرار بوقف هذه المساعدات.

وبينت أن الوزارة منذ اكتشافها الاف الحالات التي تصرف مساعدات اجتماعية «دون وجه حق» قامت بحصر هذه الحالات والاتصال هاتفيا بكل منها لاستدعائها لاحضار ما يثبت احقيتها في استمرار صرف المساعدة من عدمه مع منحها مهلة لاشهر طويلة لذلك.

وذكرت أن الحالات التي استجابت لطلب الوزارة كانت قليلة رغم كثرة المحاولات بالضغط عليها لمراجعة الوزارة قبل اتخاذ قرار وقف المساعدة.

وأفادت الفيلكاوي بأن الوزارة اضطرت الى وقف تلك المساعدات احترازيا جراء عدم تجاوب عدد كبير من متلقي المساعدات لطلباتها موضحة أن اموال المساعدات هي اموال عامة لابد من المحافظة عليها وحمايتها من الهدر.

وقالت انه تم تخصيص ادارة خاصة لاستقبال هذه الحالات في منطقة اشبيلية لافتة الى انه تم تكرار الاتصال الهاتفي بجميع الحالات والتنبيه عليها بضرورة مراجعة الادارة في اشبيلية لتحديث البيانات بدلا من اتخاذ قرار بوقف المساعدات بشكل دائم.

واوضحت ان لجنة مراجعة ملفات المساعدات في الوزارة مستمرة في مراجعة وتدقيق ملفات المساعدات المشتبه بعدم احقيتها في الصرف مبينة أن اعمال التدقيق اظهرت وجود حالات كثيرة بين الحالات التي تم وقفها لا تستحق الصرف لزوال سبب الاستحقاق مثل وفاة المنتفع او لعمل الزوجة او لكفاية الدخل.

وذكرت انه تم احالة اعداد كبيرة من تلك الملفات الى الشؤون القانونية حيث يتم استدعاء الموظفين المعنيين بمراجعة ملفات المساعدات والاشراف على عملية الصرف للتحقيق معهم ومعرفة المتسبب في صرف اموال عامة دون وجه حق سواء كان ذلك بسبب الاهمال او اي اسباب اخرى.

واشارت إلى انه يجري حاليا الربط مع وزارة الداخلية والهيئة العامة للقوى العاملة لاتمام الربط الالكتروني الذي سيساهم في ضمان صرف المساعدات الاجتماعية لمستحقيها فقط.

السيسي:

ومضى قائلا «تصويت مصر في مجلس الأمن على مشروعي القرارين الفرنسي والروسي كان لمصلحة وقف إطلاق النار والسماح بإدخال المساعدات للمواطنين الذين يعانون في سورية..نحن كنا ننظر للامر خلال التصويت على مشروعي القرارين من خلال هذا المنظور».

البرتغالي

واعرب ينس شتولتبرج في بيان عن ثقته بمواصلة الامم المتحدة الاضطلاع بدورها الحيوي في مواجهة التحديات العالمية وزيادة التنسيق والتعاون بين الناتو والامم المتحدة لمواجهة هذه التحديات.

وعبر عن تطلعه للعمل مع غوتيريس في تعزيز التعاون بين حلف شمال الأطلسي والأمم المتحدة.

القاهرة وبغداد

وأكد الجانبان بحسب البيان ضرورة التزام تركيا بالاتفاقات الدولية وسحب قواتها من الاراضي العراقية مشيرين الى ادانة جامعة الدول العربية لتوغل القوات التركية في الاراضي العراقي ومطالبتها الحكومة التركية بسحب قواتها.

واضاف البيان ان الوزيران بحثا كذلك في سبل انهاء الازمة الراهنة وتكثيف كافة الجهود لمحاربة الارهاب داعين في الوقت ذاته الاطراف المعنية بالازمة السورية الى مواصلة الحوار وايجاد حل مناسب.

بدورها اعلنت وزارة الدفاع العراقية أمس جاهزية قواتها للبدء بعملية تحرير مدينة الموصل شمالي العراق مؤكدة قيامها باستكمال جميع استعدادات الجيش لتلك العملية.

وقالت الوزارة في بيان لها ان رئيس أركان الجيش العراقي الفريق الاول الركن عثمان الغانمي عقد يوم أمس الأول اجتماعا موسعا في مقر قيادة عمليات تحرير نينوى لبحث الاستعدادات النهائية لبدء معركة الموصل.

وأوضح البيان ان الاجتماع تطرق الى جميع الخطط والاستعدادات والمتطلبات المهمة في معركة تحرير الموصل من قبضة ما يسمى بتنظيم الدولة الاسلامية (داعش) بما فيها خطط الاسناد الناري والمتطلبات الادارية وانتشار القطعات العسكرية.

من جهته دعا الاتحاد الأوروبي كلا من العراق وتركيا أمس إلى إجراء محادثات لحل الخلافات المتصاعدة بينهما حول وجود القوات التركية في شمال العراق.

وقالت نبيلة ماسرالي المتحدثة باسم المنسقة العليا للسياسة الخارجية والأمنية بالاتحاد الاوروبي فيديريكا موغيريني في مؤتمر صحفي «اننا ندرك الوضع القائم بين تركيا والعراق .. ونشجع حكومتي البلدين على الدخول في حوار بناء حول هذه القضية».

وتشهد العلاقات بين انقرة وبغداد توترا بعد قرار مجلس النواب العراقي اعتبار وجود القوات التركية قرب الموصل «قوات محتلة معادية» اثر مصادقة البرلمان التركي في الأول من الشهر الجاري على تمديد تفويض قرار حكومي يجيز للقوات التركية شن عمليات عسكرية في سوريا والعراق لمدة عام.

وكانت الحكومة العراقية المركزية اتفقت مع إقليم كردستان العراق والأمم المتحدة أمس على تشكيل لجنة ثلاثية مشتركة لتجهيز كل ما يلزم لاحتواء النازحين المتوقع وصولهم من محافظة «نينوى» مع قرب معركة تحرير مدينة «الموصل» من سيطرة ما يسمى تنظيم الدولة الاسلامية «داعش».

وقال وزير الهجرة والمهجرين العراقي جاسم محمد في مؤتمر صحافي ان «معركة تحرير الموصل باتت وشيكة ويهمنا الاستعداد لاستقبال الاعداد الكبيرة من النازحين من مدينة الموصل» التي يسيطر عليها تنظيم «داعش» منذ عام 2014.

واضاف محمد انه نظرا للبعد الدولي والاقليمي لتحرير الموصل «فقد وقعنا هذا التفاهم الثلاثي كي نتمكن من تجاوز التحديات كافة واغاثة النازحين بالشكل الأمثل».

واوضح انه فيما يتعلق بعودة النازحين فان هناك توافقا حول هذا الشأن بين حكومة إقليم كردستان العراق والحكومة المركزية في بغداد مشيرا الى ان 200 الف عائلة عادت إلى مناطقها حتى الآن بتعداد يصل إلى 2ر1 مليون شخص.

وذكر محمد «قمنا بتمويل محافظات كردستان كي تتمكن من بناء المخيمات للنازحين كما سيتم توزيع كل احتياجات النازحين من المستودعات التي ستملأ لهذا الغرض».

من جانبه قال وزير الداخلية في حكومة الاقليم كريم سنجاري في المؤتمر الصحفي نفسه «قررنا تشكيل لجنة مشتركة بين وزارة داخلية اقليم كردستان ووزارة الهجرة والمهجرين العراقية ومنظمة الامم المتحدة بغرض الاستعداد لاستقبال النازحين مع اقتراب موعد معركة تحرير الموصل».

وأوضح سنجاري ان الاتفاق يشمل ايضا النازحين الموجودين في الإقليم من المدن العراقية الاخرى وتهيئة الاوضاع لعودتهم.

يذكر ان مذكرة التفاهم بشأن تشكيل اللجنة الثلاثية المشتركة جرى توقيعها بحضور منسقة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق ليز غراندي.

وتجري التحضيرات لمعركة تحرير الموصل من سيطرة «داعش» وسط توقعات بان ينزح مئات الآلاف من المدينة الى اقليم كردستان العراق الذي يعاني بالفعل من ازمة اقتصادية بسبب الحرب التي يخوضها ضد التنظيم وقطع بغداد موازنته المالية.